

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من لجنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

اللجنة المعنية باللاجئات

ترحب اللجنة المعنية باللاجئات، التي هي من الناحية القانونية جزءاً من لجنة الإنقاذ الدولية، بموضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة بشأن ”التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما يحقق صالح النساء والفتيات والإنجازات المحرزة في هذا الصدد“. ويتيح هذا التركيز المواضيعي للمجتمع الدولي فرصة هامة لمعالجة الفجوات في إمكانية توليد الأهداف للتنمية لصالح النساء والفتيات الأشدّ تهميشاً، بمن فيهن اللاجئات أو المشردات في الداخل، ووضع إطار إنمائي تحويلي جديد.

وتستند الدول الأعضاء بالفعل إلى أساس قوي لتقدم برنامج جريئ وعكس اتجاه عدم المساواة السائد حالياً في العالم. وكان الموضوع الرئيسي للمشاورات العالمية بشأن الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ”حتى لا يتخلف أحد عن الركب“. وشددت المشاورات على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب، ودعت إلى الاهتمام بالمجموعات الضعيفة بوجه خاص، مثل ذوي الإعاقة والمشردين قسراً. وسلطت المشاورات الأضواء أيضاً على عدم إحراز أي تقدم يُذكر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حالات الطوارئ. وبعد ٢٥ سنة من العمل مع النساء والأطفال والشباب، أصبحت اللجنة المعنية باللاجئات تعلم جيداً أن حالات الطوارئ هي التي غالباً ما تحول دون مطالبة المشردات واللاجئات بحقوقهن.

وباتت اللجنة المعنية باللاجئات تدرك أيضاً أن التشرد القسري يفاقم حالات عدم المساواة. فالنساء والفتيات المشردات أكثر عرضة لجميع أشكال العنف القائمة على نوع الجنس. وكثيرات هن اللائي لا تتوفر لهن إمكانية الوصول الآمن والمتساوي للمساعدة الإنسانية المتاحة، كما أن معظمهن غير قادرات على المشاركة الفعلية في عمليات صنع القرارات. فاللاجئات غالباً ما تحرم من حقهن في العمل القانوني، وهو ما يجعلهن أكثر عرضة لخطر الاستغلال الجنسي، ومكرهات على ممارسة الجنس مقابل الغذاء والمواد الضرورية الأساسية الأخرى. ولا تزال خدمات الرعاية الصحية الإنجابية الجيدة بعيدة المنال بالنسبة للكثيرات منهن. ويمثل وصول اللاجئات من النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب المهني مصدر قلق بالغ أيضاً.

التوصيات

تدعو اللجنة المعنية باللاجئات الدول الأعضاء إلى تحديد مجموعة جديدة من الأهداف القائمة على الحقوق والمصممة من أجل تحقيق نتائج لفائدة كافة النساء والفتيات، لا سيما الفئات الأشد ضعفا مثل المشرذات قسرا وذوات الإعاقة. ولذلك، نطلب إلى الدول الأعضاء، وخاصة منها الدول الأعضاء في لجنة وضع المرأة، القيام بما يلي:

(أ) الاستفادة مما تحقق، إذ يلاحظ الأمين العام في تقريره بعنوان حياة كريمة للجميع (A/68/202) أن الأهداف الإنمائية للألفية التي تركز على الاندماج؛ وسبل العيش الآمنة واللائقة والمستدامة؛ وتخصيص المزيد من الموارد للخدمات الأساسية؛ وزيادة تيسير الوصول إلى الخدمات والشراكات في جميع القطاعات، هي الأهداف التي حققت أكبر المكاسب الإنمائية؛

(ب) تحديد أهداف قائمة على الحقوق وإعطاء الأولوية للمرأة والشباب والفئات المهمشة، بما في ذلك اللاجئون والمشردون وذوو الإعاقة. ويجب تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب، وهي احتياجات تختلف عن احتياجات الكبار. ويجب كذلك أن تكون جميع الأهداف شاملة للإعاقة، وتعترف بالإضافة إلى ذلك بأن الأشخاص ذوو الإعاقة ليست مجموعة متجانسة. ويستلزم ذلك أن يتضمن كل هدف مؤشرات تقتضي تطبيق نهج تشمل ذوي الإعاقة في حالات التشرذ والطوارئ وتكون مراعية لنوع الجنس. ويجب أن تكون الأهداف والمؤشرات الإنمائية متمشية ومبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فتكفل بذلك التأكيد في الإطار الجديد على كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة واستقلالهم؛

(ج) أخذ حالات النزاع والأزمات والكوارث في الاعتبار وتصميم الأهداف والمؤشرات التي يمكن أن تعجل الانتعاش المبكر والعمل الإنمائي في هذه السياقات. وسيكون هذا النهج حاميا لحقوق الإنسان، ومعززا لبناء السلام والتنمية المستدامة ومفيدا اقتصاديا؛

(د) وضع مؤشرات لجميع الأهداف التي تتطلب متابعة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والإعاقة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون عملية جمع البيانات التي تتم من أجل تتبع المؤشرات قائمة على المشاركة وتشمل الفئات المعنية من السكان؛

(هـ) تحديد هدف يحدد تغييرا حقيقيا وقائما بذاته من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة. فالطابع العالمي والعام لعدم المساواة بين الجنسين يتطلب تحديد هدف قائم بذاته ذي مؤشرات قوية يمكن تطبيقها على مجموعة من السياقات المختلفة من أجل تحقيق تقدم كبير في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة. وسيحقق ذلك أيضا التنمية للجميع؛

(و) تنفيذ الإطار الجديد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. ويمكن أن يتحقق ذلك بأكثر قدر من الفعالية من خلال تحديد هدف قائم بذاته للتأكيد على أن حالة العنف ضد المرأة والفتاة ربما تمثل أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة وأكثرها انتشاراً، وانها السبب في أمراض جسدية وعقلية كبيرة وضارة، وعائقاً رئيسياً يحول دون مشاركة المرأة في التعليم وسبل العيش والحياة العامة. وينبغي أن يكون هذا النهج شاملاً، كما ينبغي تحديد مؤشرات لجميع الأهداف، ومراعاة الفئات مثل المشرذات من النساء والفتيات وذوات الإعاقة المعرضات لدرجة أكبر من خطر العنف؛

(ز) كفاءة زيادة مشاركة المرأة، لا سيما النساء الأكثر تهميشاً، مثل المشرذات، في جميع عمليات اتخاذ القرارات الرسمية، التي تؤثر في حياتهن. ومن مصادر القلق التي ركزت عليها النساء المشرذات أنفسهن خلال سلسلة الحوارات الإقليمية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تهميش المرأة في أدوار اتخاذ القرارات والقيادة على مستوى المجتمعات المحلية. ويجب أن يكون إبلاغ صوت المرأة عنصراً أساسياً في العمليات التي تؤثر في حياتها؛

(ح) تحديد هدف يتعلق بتقديم الرعاية في مجال الصحة الإنجابية للنساء والفتيات لقياس مدى الوصول إلى الخدمات الشاملة وجودة تلك الخدمات، بما في ذلك التعقيم الطوعي والرعاية الصحية النفاسية. ويجب قياس هذا الهدف ليس فقط على الصعيد القطري، بل يجب أيضاً أن يكفل لسكان المناطق المتأثرة بالتزاع والكوارث الحصول على خدمات جيدة على قدم المساواة مع غيرهم من السكان. ولا يمكن أن يتسنى للنساء والفتيات التحكم في أجسادهن وحياتهن ما لم يُطبق نهج شامل في مجال الصحة الإنجابية للمرأة؛

(ط) تحديد عنصر خاص ضمن هدف توفير سبل العيش المستدامة يركز على إتاحة فرص توليد الدخل للنساء والشباب. ففي حالات الطوارئ غالباً ما تكون فرص توليد الدخل التي تتاح للنساء وللشابات، إن وجدت على الإطلاق، فرصاً غير فعالة أو غير مأمونة. ولذلك يجب تصحيح هذا الاختلال مع إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة توفير سبل عيش آمنة، ولائقة ومستدامة؛

(ي) تلبية الاحتياجات والحقوق الخاصة للفتيات، لا سيما الفتيات اللاتي يعشن في ظل ظروف إنسانية، وذلك خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة، وتضمينها في مؤشرات جميع الأهداف. وسوف يساعد هذا النهج على تمكين الفتيات من حماية أنفسهن، والعناية بصحتهن، وتحصيل مستوى تعليمي والمساهمة في ازدهار أسرهن ومجتمعاتهن. وستستفيد

الفتيات إلى أقصى حد ممكن إذا ما أُتيحت لهن الفرصة لكي تصبحن أفرادا نشطاء وفاعلات في أسرهن ومجتمعاتهن؛

(ك) إدراج مسائل شاملة، مثل التوسع الحضري، ضمن المؤشرات حتى تكفل الأهداف تحقيق التنمية للجميع. ومعالجة الاحتياجات والفرص الخاصة الناشئة عن نمو المدن وتفاقم الفقر في المناطق الحضرية. وأصبحت الآن أعداد اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية يفوق أعدادهم في المخيمات. ويتطلب تلبية احتياجات النساء والفتيات المشردات في المدن حلولاً قائمة على نهج إنمائي يشجع الاعتماد على الذات ويستخدم الهياكل القائمة بدلا من إنشاء نظم موازية لها.

ويجب معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الإطار الإنمائي للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ إذا أردنا أن نحقق في النهاية أهدافنا المتعلقة بالحد من الفقر في العالم، وتحقيق تنمية حقيقية مستدامة قائمة على الحقوق. وإذا ما تمت معالجة هذه الاحتياجات بفعالية فإن النساء والفتيات المشردات ستمكن من المسك بزمام التنمية، وبناء مجتمعات مسالمة وقطع دائرة الفقر عبر الأجيال.

وسيكون عام ٢٠١٥ سنة مشهودة ليس فقط لأنها ستكون بداية عهد جديد من الأهداف الإنمائية. ففي عام ٢٠١٥ سيكون المجتمع الإنساني قد بلغ المراحل النهائية في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦. وستحتفل الحركة النسائية بمرور ١٥ سنة عن وضع برنامج العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ومرور ٢٠ سنة عن اعتماد إعلان وبرنامج عمل بيجين. ولذلك، تشجع اللجنة المعنية باللاجئات جميع أعضاء المجتمع الدولي على مراعاة هذه العمليات في مجموعها، والتي يمكن من خلالها معالجة القضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تهم المرأة والفتاة معالجة شاملة. وتحتّ بوجه خاص المجتمع الدولي على معالجة احتياجات وحقوق النساء والفتيات المشردات، بالإضافة إلى الفئات المهمّشة الأخرى من النساء. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة الدولية أن تفكر ليس فقط في تحسين حماية الفئات الضعيفة، بل وأن تفكر أيضا في تحسين تمكينها ومساعدة جميع النساء والفتيات اللاجئات والمشرّدات على أن تصبحن عناصر فاعلة لتحقيق التنمية والتغيير لفائدتهن ولفائدة أسرهن ومجتمعاتهن.